# اخبار المالية

دائرة المالية
Department of Finance

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

العـــدد : 96

21-27 نوفمبر 2011

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الإقتصادية والمالية بـ دائرة المالية – حكومة دبي


## "المركزي" يطالب البنوك بالاحتفاظ بأصول جيدة لضمان السيولة

طالب المصرف المركزي وفي إطار التعليمات الخاصة بإدارة السيولة كماً ونوعاً وضمان تطبيق أفضل المعايير العالمية البنوك العاملة في الدولة بالاحتفاظ بتغطية مالية من الأصول عالية الجودة كضمان لحالات شح السيولة سواء على مستوى البنك أو على مستوى السوق عموماً . وقال المركزي انه ينبغي أيضاً على البنوك تنظيم محافظ تمويل تهدف إلى الحد من تأثير هزات السوق طويلة الأجل والحد من تأثير الأزمات المفاجئة . وطبقاً لذلك طلب "المركزي" من البنوك التوافق مع نسبتين رئيسيتين هما نسبة تغطية السيولة ونسبة الاستهلاك إلى الموارد الثابتة، وتمثل النسبة الأولى مبالغ تكفي لتغطية 30 يوماً من أيام الأزمات بحيث تأخذ في الاعتبار حاجة المصرف ووضع السوق شرط أن تكون تلك المبالغ متوافقة مع بواعث أخطار السيولة الرئيسة في المصارف بحيث تحدد حجم الدفعات النقدية التعاقدية خلال 30 يوماً من أيام الأزمات، وهذا يعني أن التدفقات النقدية التعاقدية خلال تلك الفترة يمكن أن تقلص الدفعات النقدية بنسبة 75% من حجمها الاعتيادي وبناء على ذلك يجب على البنوك الاحتفاظ بحجم أصول سائلة تكفي لتغطية صافي الدفعات النقدية خلال الثلاثين يوماً التالية . أما نسبة الاستهلاك إلى الموارد الثابتة فهي نسبة تنظيمية تهدف إلى ضمان حيازة البنك مبالغ ثابتة ملائمة لتمويل الأصول المسجلة في ميزانها الختامي . وفي الإطار ذاته طالب المركزي أيضاً جميع البنوك العاملة في الدولة وضع إطار علمي محدد لإدارة الأخطار، يشمل حدود ومؤشرات التحذير من الأخطار بصفة مستمرة بحيث يتم تجنب المخاطر قبل وقوعها وأخذ كل الاحتياطات اللازمة تجاهها . وأكد مصدر مصرفي مطلع أن المصرف المركزي وبصفة مستمرة يلزم البنوك إجراء اختبارات علمية لحدود ومؤشرات الأخطار سواء على صعيد السيولة أو على صعيد الائتمان، بحيث يتم معالجتها وأخذ الحيطة قبل وقوعها بما يصب في مصلحة القطاع المصرفي والاقتصاد ككل وعدم التعرض لأزمات قد تنعكس سلباً على البنوك .

### تعليق

عندما تضطرب أصول البنوك أو يصبح جانبا كبيرا منها أصولا مسمومة، أو عندما ترتفع درجة انكشاف البنوك على المؤسسات التي ترفع درجة مخاطرها، فان احتمال فشل البنوك يتزايد، وعندما تسري الأخبار عن احتمال فشل أحد البنوك فإن ذلك يتسبب في حالة من الذعر المالي تطال ليس فقط البنوك المضطربة، ولكن أيضا البنوك ذات الوضع المالي المتين، ولا شك أن أحداث أزمة بنك الخليج في الكويت ليست عنا ببعيد. في ظل أسوأ سيناريوهات الأزمة قد تتحول بعض البنوك إلى ما يسمى ببنوك الزومبي Zombie Banks ، وهي البنوك التي يكون صافي أصولها اقل من الصفر، والتي عادة ما تمثل مشكلة كبيرة في أوقات الأزمات المالية. وللتعرف على قدرتها على تحمل المخاطر المصاحبة لتوقف بعض المقترضين عن السداد يجرى ما يعرف باختبارات الضغط المصرفي للبنوك لكي توضح الحاجة الحقيقية لعملية إعادة الرسملة إذا ما تحققت السيناريوهات المطروحة في اختبارات الضغط. وفي ظل أسوأ السيناريوهات وتحاشيا لحالة الفوضى المصرفية في ظل انتشار الذعر المالي، فقد يبدو خيار تأميم البنوك هو الحل الأمثل لمشكلة الأصول المسمومة ولوقف اتجاه البنوك نحو التعثر ولإنقاذ القطاع المالي والاقتصاد المحلي برمته.

**المصدر: الخليج**


### الدولية

المانيا وفرنسا تخططان لاتفاقية "استقرار" جديدة سريعة
صفحة 02 ◄

الاقتصاد البريطاني سيدخل قريبا مرحلة الكساد
صفحة 02 ◄

### الاقليمية

تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالدول العربية
صفحة 03 ◄

ارتفاع التضخم يجبر المركزي المصري على زيادة الفائدة لأول مرة منذ عامين
صفحة 03 ◄

### المحلية

مسح قطاع الأعمال في دبي يحصل على المزيد من ثقة المستثمرين
صفحة 04 ◄

14,3 مليار درهم مساهمة أبوظبي في الميزانية الاتحادية لعام 2012
صفحة 04 ◄

### المقال الأسبوعي

مفهوم السيولة المصرفية وأهميتها
صفحة 06 ◄

## المانيا وفرنسا تخططان لاتفاقية "استقرار" جديدة سريعة

ذكرت صحيفة فيلت ام زونتاج الالمانية اليوم الاحد ان المستشارة الالمانية انجيلا ميركل والرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي يعتزمان القيام بمزيد من الخطوات الجذرية من بينها ابرام معاهدة سريعة جديدة للاستقرار لمكافحة ازمة الديون السيادية بمنطقة اليورو. وقالت الصحيفة انه اذا دعت الضرورة فان المانيا وفرنسا مستعدتان للانضمام الى عدد من الدول في الموافقة على خفض صارم في الميزانية. ونقل التقرير عن مصادر حكومية المانية قولها ان خطة مكافحة الازمة قد تعلنها ميركل وساركوزي خلال الاسبوع المقبل. واضاف التقرير انه نظرا لاستغراق تغيير المعاهدات الحالية للاتحاد الاوروبي وقتا طويلا جدا فيجب على دول منطقة اليورو تفادي مثل هذا التأخير من خلال الاتفاق على معاهدة "استقرار" جديدة فيما بينها قد تنفذ في بداية 2012 . وقد تكون مشابهة لاتفاقية شينجين التي تسمح بالسفر دون قيود عبر الحدود لمواطني الدول المشاركة في الاتفاقية. وستبرم اتفاقية فيما بين الدول في اتفاقية الاستقرار تضع قواعد صارمة للعجز وحقوق السيطرة على الميزانيات الوطنية. وقال التقرير انه لابد وان يظهر ايضا البنك المركزي الاوروبي بشكل اكبر كجهة مكافحة للازمة في منطقة اليورو. واضاف ان البنك مستقل ولا يمكن للحكومات ان تبلغه ما يتعين عليه ان يفعله ولكن التوقعات بشأن البنك واضحة. واضافت الصحيفة انه "بناء على تلك الاجراءات لابد وان تكون هناك اغلبية داخل البنك المركزي الاوروبي بالنسبة للقيام بتدخل اقوى في أسواق رأس المال." ونقلت الصحيفة عن مصرفي بالبنك المركزي قوله "اذا استطاع الساسة الاتفاق على خطوة شاملة فان البنك المركزي الاوروبي سيتدخل ويساعد."

**المصدر: رويترز**

## بينما خفضت موديز تصنيف السندات السيادية للمجر إلى عالية المخاطر :دوامة الديون تتعاظم في أوروبا مع خفض التصنيف السيادي لبلجيكا درجة واحدة

أعلنت وسائل الإعلام البلجيكية المحلية اليوم أن وكالة التصنيف الائتماني العالمية "ستاندرد آند بورز" خفضت التصنيف الائماني لبلجيكا بدرجة واحدة ليكون تصنيفها (اي اي) بدلا من (اي اي+). وذكرت الوكالة في بيان "أنها تشعر بالقلق إزاء قدرة الحكومة البلجيكية لمنع زيادة الديون"، وحذرت من "أن توقعات البلاد كانت سلبية". وأضافت الوكالة أنها تعتقد أن "قدرة الحكومة البلجيكية على منع حدوث زيادة في ديون الحكومة بشكل عام والذي نعتبر مستوياتها مرتفعة بالفعل مقيدة بسرعة انكماش القطاع الخاص في كل من بلجيكا والعديد من الشركاء التجاريين الرئيسيين في بلجيكا". وبلجيكا هي آخر دولة في الاتحاد الأوروبي تتعرض لخفض تصنيفها الائتماني السيادي، حيث قامت وكالة موديز من جهتها بخفض السندات السيادية لدولة المجر إلى مستوى "عالية المخاطر" يوم الخميس الماضي. واستشهدت وكالة موديز "بارتفاع عدم اليقين" بشأن قدرة البلاد على الوفاء بالترشيد المالي ومستهدفات خفض الدين كأسباب استندت إليها في قرارها. لكن المجر على أنها بصدد أن تجعل عجز الموازنة في نطاق الحد الرسمي للاتحاد الأوروبي البالغ 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام. ومع تصنيف ديونها السيادية عند "درجة غير المجدي استثماريا" من جانب واحد من ثلاث وكالات تصنيف عالمية كبرى، يمكن أن تجد المجر من الصعب عليها في ظل ذلك أن تجمع من السوق المفتوحة تمويلا هي في حاجة إليه لتغطية دين وطني كبير. ويأتي خفض التصنيف رغم تغير مفاجئ في السياسة بشكل مربك، إذ شهد طلب الحكومة المجرية مساعدة مالية من صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي الإثنين الماضي. والمجر هي عضو في الاتحاد الأوروبي، لكنها غير منضمة لمنطقة اليورو التي تستعمل العملة الموحدة "اليورو"، ولازالت تحتفظ بعملتها المعروفة باسم "فورنت".

**المصدر: العربية.نت**

## تقرير: الاقتصاد البريطاني سيدخل قريبا مرحلة الكساد

كشفت صحيفة (دايلي تيلغراف) البريطانية ان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ستعلن في تقرير لها ستصدره غدا لاثنين المقبل عن ان الاقتصاد البريطاني سينزلق الى مرحلة الكساد والتباطؤ قريبا. وذكرت الصحيفة ان المنظمة تتوقع في تقريرها ان نمو الاقتصاد البريطاني سيكون سلبيا خلال النصف الاول من العام المقبل. وأشارت الى ان تقرير المنظمة وصف كساد الاقتصاد في بريطانيابأنه سيكون متوسط الشدة الا انه اوضح ان وضع الاقتصاد البريطاني سيبدأ في التحسن في فصل الصيف المقبل. ويعتبر توقيت هذا التقرير وفقا للصحيفة حساس للغاية بالنسبة للحكومة البريطانية حيث سيصدر قبل يوم من خطاب وزير المالية البريطاني جورج اوزبورن حول وضع الاقتصاد البريطاني في فصل الخريف. ومنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية هي منظمة دولية نشأت في 1948 مكونة من مجموعة من البلدان المتقدمة التي تقبل مبادئ الديمقراطية التمثيلية واقتصاد السوق الحر.

**المصدر: كونا**

## ارتفاع التضخم يجبر المركزي المصري على زيادة الفائدة لأول مرة منذ عامين

قررت لجنة السياسات النقدية للبنك المركزي المصري الخميس رفع سعر الإيداع، وذلك للمرة الأولى منذ أكثر من عامين. وقال البنك المركزي المصري إن خطر ارتفاع معدل التضخم جعله يرفع أسعار الفائدة الأساسية للمرة الأولى منذ أكثر من عامين وذلك مع أن النشاط الاقتصادي يتباطأ. وقال البنك في بيان "مع أن تباطؤ النمو الاقتصادي قد يحد من احتمالات ارتفاع التضخم فإنه توجد ضغوط صعودية محتملة على التضخم". وعزا البيان زيادة مخاطر ارتفاع التضخم الى "اختناقات في إمدادات المعروض المحلي وتشوهات في قنوات التوزيع". وقال البيان إن التغير السياسي في البلاد قد يستمر في التأثير على قرارات الاستهلاك والاستثمار. وأوضح المركزي أنه تم رفع الفائدة لليلة واحدة بنسبة 1% من مستوى 8.25% الى 9.25% و رفع سعر الإقراض لليلة واحدة بنسبة 0.5% من مستوى 9.75% الى 10.75%. كما قررت اللجنة زيادة سعر عمليات اتفاقات إعادة الشراء (REPO) بنسبة 0.5% من مستوى 9.25% الي 9.75%، وزيادة سعر الائتمان والخصم من مستوى 8.5% الى 9.5% بزيادة قدرها 1%.

**المصدر: العربية.نت**

## وزير المالية اللبناني يتوقع ارتفاع الدين العام إلى 59 مليار دولار نهاية 2011

قال وزير المالية اللبناني إن الدين العام اللبناني من المتوقع أن يرتفع الى ما بين 58 و59 مليار دولار بحلول نهاية عام 2011 بالمقارنة مع 52.6 مليار دولار في منتصف العام. وجاءت تقديرات الصفدي التي أدلى بها للصحفيين في مؤتمر مصرفي في بيروت أقل من 60 مليار دولار توقعها قبل شهر. ونسبة الدين العام اللبناني الى الناتج المحلي التي قدرها الصفدي في مشروع ميزانية عام 2012 عند 132 بالمئة بالمقارنة مع 135 بالمئة في العام الماضي من أعلى النسب على مستوى العالم وترجع أساسا الى تكاليف اعادة الاعمار بعد الحرب الاهلية بين 1975 و1990. وعلى الرغم من تراجع حاد في معدل النمو الاقتصادي هذا العام الى نحو اثنين بالمئة تخطط الحكومة لزيادة الانفاق في الميزانية بنسبة 15 بالمئة في عام 2012 قائلة انها ستبقي الدين تحت السيطرة بزيادة ضريبة القيمة المضافة واتخاذ اجراءات أخرى تزيد الايرادات. ودعا رئيس بعثة صندوق النقد الدولي في لبنان هذا الاسبوع الى ميزانية حذرة لعام 2012 تستهدف فيها السياسات المالية تحقيق فائض صغير وتبقي على نسبة الدين العام الى الناتج المحلي في اتجاهها النزولي.وقال الصفدي ان الميزانية تتسم بالحذر لكن هناك حاجة لزيادة الانفاق موضحا ان هذا هو السبب الذي يجعل البعض يصفون الميزانية بانها توسعية وهي ليست كذلك انها مجرد نفقات مطلوبة. واكد الوزير مجددا الالتزام بعدم زيادة عجز الميزانية سواء بالقيمة المطلقة أو نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي.

**المصدر: رويترز**

## تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالدول العربية

انخفضت نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية بشكل عام لتصل ما بين 55 إلى 60 مليار دولار مقابل أكثر من 66 مليار دولار في الفترة ذاتها من العام الماضي حسب ما اورده تقرير منظمة "أونكتاد." أن هذا التراجع الكبير، نتاج حالة عدم الاستقرار السياسي وبالأخص في دول الربيع العربي بالإضافة إلى الهزات التي لا زال يشهدها العالم ابتدءا بأزمة البنوك العالمية وانتهاء بأزمة الديون الأوروبية. وقال المحلل الاقتصادي محمد أبو الغنم إن تقرير منظمة أونكتاد الذي يشير إلى انخفاض قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يقارب 17 مليار دولار مبني على توقعات متفائلة حيث تشير الأرقام الأخيرة الصادرة عن عدد من الهيئات الرسمية العربية إلى معدلات انخفاض تتجاوز كل التوقعات. من جهته قال المحلل ينال أبو زينة إن الأرقام الحقيقية للانخفاض تتجاوز كل التوقعات وخصوصا مع تطور الأحداث في المنطقة العربية ودخول معطيات جديدة على الساحة السياسية والاقتصادية تباعا. وأضاف أن ما تشهده اقتصاديات الدول العربية ما هو إلا بداية لسلسلة طويلة من الآثار السلبية تتفاوت في تأثيرها بين دولة وأخرى وبالأخص تلك الدول غير النفطية التي تعتمد بشكل أساسي على تدفق هذه الاستثمارات لتحقيق نسب نمو اقتصادي تساعد في حل عدد من المشاكل على رأسها البطالة بالإضافة إلى رفع احتياطها من العملات الأجنبية وغيرها، ما "سيشكل فجوة ستتنامى مع مرور الوقت في هذه الاقتصادات الهشة." وبحسب بيانات أونكتاد، فمن المتوقع أن تقود مصر دول الربيع العربي في معدلات الانخفاض مع العلم أن مصر احتلت المركز الرابع والثلاثين بين دول العالم في قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها العام الماضي، والتي تمثل نسبة نحو 0.5 في المائة من إجمالي الاستثمار الوارد الدولي البالغ 1.2 تريليون دولار. أما عربيا فقد احتلت مصر المركز الثاني بعد السعودية من ناحية حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والثاني في أفريقيا بعد انغولا، والرابع بالدول الإسلامية بعد اندونيسيا وكازاخستان وتركيا.

**المصدر: CNN Arabic**

## قانون الإفلاس الجديد . . مرونة للاقتصاد وحماية للمستثمرين

تقدمت الدولة عبر إعداد قانون الإفلاس خطوة جديدة نحو معالجة انعكاسات الأزمة العالمية، بعد ان ظهرت الحاجة إلى وجود هذا القانون من أجل التعامل مع حالات التعثر المالي والخروج منها بأقل الخسائر على صعيد الاقتصاد الوطني من جهة والأطراف المعنية من الدائنين والمدينين من جهة أخرى . ويرى الخبراء ان قوانين الافلاس تعطي مرونة لحركة الاقتصاد وتمكن الاستثمارات من التعامل مع مصاعب الائتمان بطريقة منظمة تضمن الوفاء بالالتزامات بأكبر قدر ممكن وتحد بالتالي من الخسائر الناجمة عن تعثر المدينين، بما يكفل للدائنين آليه قانونية للوصول إلى حقوقهم . واعتبروا أن وجود النصوص القانونية التي تنظم عمليات الافلاس تمكن أصحاب الحقوق من الاستناد الى تلك النصوص والتحرك على أساسها في تعاملهم مع المدينين، خصوصاً أن التجارب العالمية لقوانين الافلاس تضمن في العديد من الحالات الحماية من الدائنين وهو أمر يصب في مصلحة الاقتصاد عموماً ويعطي فرصة للمدينين من أجل إعادة ترتيب أوضاعهم بما يضمن للدائنين أنفسهم في المحصلة الوصول إلى أكبر قدر ممكن من الأموال المستحقة لهم بدلاً من فقدانها بالكامل في حال ملاحقة المدينين قانونياً دون أي ترتيبات يضمنها قانون الافلاس . ويمكن القانون البنوك من تنظيم عمليات احتساب المخصصات على أسس أكثر دقة من خلال معرفة ما تستطيع استرجاعه من أموال المدينين وفقاً لخياراتها في إعادة الجدولة التي تتيحها أنظمة الافلاس بدلاً من البقاء أسرى احتساب مخصصات كبيرة تحسباً لأسوأ الاحتمالات كما هو الحال الآن.

**المصدر: الخليج**

## ارتفاع مبيعات الشركات العاملة في الإمارة: مسح قطاع الأعمال في دبي يحصل على المزيد من ثقة المستثمرين

كشفت نتائج الاستبيان ربع السنوي الذي أجرته دائرة التنمية الاقتصادية في دبي عن استمرار تفاؤل رواد الأعمال والمستثمرين في دبي بمدى تحسن بيئة قطاع الأعمال في الإمارة مع توقعات بتحسن الأداء في الربع الأخير من العام الجاري. وشمل الاستبيان 500 شركة محلية عاملة ضمن إمارة دبي بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات العاملة في مجال التصدير. وأظهرت نتائج الاستبيان أن مؤشر قياس ثقة مجتمع الأعمال في الإمارة بلغ أكثر من 115 نقطة في الربع الثالث في مقابل 100 نقطة مقارنة بالربع السابق الأمر الذي يشير أيضا إلى توقعات تحسن أداء الشركات على نطاق واسع خلال الربع الأخير من عام 2011 وينعكس ارتفاع قياس مستويات الثقة أيضا بالمبيعات حتى نهاية العام الجاري. وفي هذا السياق قال مدير عام دائرة التنمية الاقتصادية سامي القمزي "يعتبر مؤشر قياس ثقة مجتمع قطاع الأعمال من أهم العوامل الرئيسية لقياس ورصد نبض هذا القطاع الحيوي في الإمارة مما يساعد دائرة التنمية الاقتصادية على قياس التوقعات بين مجتمع الأعمال والاستجابة بفعالية لمتطلبات ممارسة الأعمال في دبي". وأضاف أن الدائرة من هذا الاستبيان تنطلق لتعزيز التواصل مع القطاع الخاص كونه جزءا أساسيا في الجهود التي تبذلها لدعم سياسات التخطيط الاقتصادي وتوفير أرضية صلبة وملائمة للاستثمار في دبي. وأوكلت الدائرة شركة (دان أند براد ستريت) إحدى الشركات الرائدة في الاستشارات العالمية للقيام بإجراء الدراسة الاستقصائية التي بدورها اعتمدت مقاربة علمية في أخذ وتصنيف العينات المدروسة بما يضمن التمثيل المناسب لكافة المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في قطاعات التصنيع والتجارة وتقديم الخدمات وإعطاء الاهتمام الواجب في عملية رصد توقعات الشركات العاملة في قطاع التصدير.

**المصدر: كونا**

## مطار أبوظبي يتوقع استمرار نمو أعداد المسافرين

قال مسؤول كبير في الشركة المشغلة لمطار أبوظبي ان المطار يتوقع استمرار نمو أعداد المسافرين في خانة العشرات في المدى القريب مع تطور الناقلة الوطنية طيران الاتحاد ونمو اقتصاد الامارة الخليجية. وقال جيمس بينيت الرئيس التنفيذي لشركة أبوظبي للمطارات ان عقدا لبناء مبنى المطار الرئيسي الجديد سيكتمل بحلول الربع الثاني من 2012. وشهد المطار نموا في حركة نقل المسافرين بلغت نسبته 12.2 بالمئة في 2010 حيث بلغ عدد المسافرين عبر المطار 11 مليونا. وفي الاشهر التسعة الاولى من العام الحالي بلغت حركة نقل المسافرين تسعة ملايين. وقال "نتوقع أن ننهي العام بأكثر من 12 مليونا وسنرى نموا في خانة العشرات في الاعوام القليلة القادمة." وقال "البنية التحتية للمطار ستدعم طيران الاتحاد ورؤية أبوظبي للتحول الى مركز للاعمال والسياحة بحلول عام 2030." وتستثمر أبوظبي وهي مصدر كبير للنفط مليارات الدولارات في الصناعة والسياحة والبنية التحتية والعقارات لتنويع موارد اقتصادها بدلا من الاعتماد على النفط. وتواصل ناقلتها الوطنية طيران الاتحاد شراء طائرات جديدة والتوسع في شبكة رحلاتها. وتسير الشركة بالفعل رحلات الى 86 مدينة وستدشن ست وجهات جديدة هي المالديف وسيشل وتشنغدو في الصين ودوسلدورف وشنغهاي ونيروبي في الاشهر الستة القادمة حسبما ذكرت الشركة في أكتوبر تشرين الاول. وتشمل خطط توسع أبوظبي للمطارات والتي بدأت في 2006 تجديد مبنى المسافرين رقم 1 وافتتاح المبنى رقم 3 واضافة مدرج جديد في 2009. والتوسع الكبير التالي هو مبنى المطار الرئيسي الجديد والذي سيدخل الخدمة في 2017. وتأهلت ست مجموعات شركات أجنبية ومحلية للمنافسة على عقد المبنى. وقال بينيت "نتوقع دراسة العروض وبدء أعمال البناء في العام القادم" لكنه رفض تحديد قيمة الاتفاق نظرا لان عملية الاختيار لم تنته بعد.

**المصدر: رويترز**

## الإمارة تضخ 2,65 مليار درهم إضافية العام الحالي لسد العجز "المالية" : 14,3 مليار درهم مساهمة أبوظبي في الميزانية الاتحادية لعام 2012

تسهم إمارة أبوظبي بقيمة 14,28 مليار درهم في الميزانية الاتحادية للعام المقبل 2012، تعادل نحو 34,5% من إجمالي الإيرادات المتوقعة، بحسب يونس خوري وكيل وزارة المالية. وأوضح خوري أن أبوظبي رفعت قيمة الدعم الذي قدمته للميزانية الاتحادية لعام 2011 بنحو 2,65 مليار درهم، للمساهمة في سد العجز البالغ قيمته 2,95 مليار درهم، إضافة إلى المساهمة الأساسية البالغة 11,63 مليار درهم. وقال إن »قيمة مساهمة أبوظبي في ميزانية العام الحالي ارتفعت إلى 14,287 مليار درهم، وستكون مساهمة الإمارة في الميزانية الاتحادية لعام 2012 بذات القيمة.« وكان مجلس الوزراء اعتمد مؤخراً مشروع الميزانية العامة للاتحاد عن السنة المالية 2012، بإيرادات تقديرية حجمها 41,4 مليار درهم، ومصروفات قدرها 41,8 مليار درهم. وقال خوري إن الميزانية الاتحادية لعام 2011 أصبحت تقريباً خالية من العجز، بعد الدعم الجديد الذي قدمته إمارة أبوظبي، وبعد زيادة الإيرادات الاتحادية قليلاً. وكانت دائرة التنمية الاقتصادية بأبوظبي أوضحت في التقرير الاقتصادي لإمارة أبوظبي أن المساهمة في مصروفات الاتحاد، والتي تمثل المساهمة السنوية التي تقدمها إمارة أبوظبي إلى الحكومة الاتحادية لتمويل المشروعات الإنمائية والمصروفات الجارية، استحوذت على 32,3% من النفقات العامة لأبوظبي عام 2010، مقابل 27,5% عام 2009. وحول مصادر التمويل الأخرى، أوضح خوري أن الحكومة الاتحادية تحتاج إلى فترة زمنية تصل إلى نحو عام ونصف العام، بعد صدور قانون الدين العام، لكي تتمكن من إصدار سندات، لتكون إحدى الخيارات التمويلية المتاحة. وكان المجلس الوطني الاتحادي ناقش مشروع قانون الدين العام في دورته السابقة وأقره، كما ورد من مجلس الوزراء مع اعتراض على مادة واحدة تسمح للحكومة بضمان ديون البنوك بالدولة، وقد تمت إعادة مشروع القانون لاستكمال الإجراءات الدستورية لإقراره. وستكون الأولويات القصوى لميزانية الاتحاد لعام 2012 الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية للمواطنين وتطوير الخدمات الحكومية. وتبلغ الميزانية المقدرة لقطاع الخدمات الاجتماعية 19,7 مليار درهم، والتعليم 1,7 مليار درهم، والتعليم العالي 3,5 مليار درهم، والصحة 3 مليارات درهم. وتأتي تقديرات مصروفات ميزانية 2012 بزيادة قدرها 1,1 مليار درهم مقارنة بعام 2011، تنفيذاً للتوجيهات الصادرة من القيادة الرشيدة بدعم قطاعات الصحة والتعليم العالي والتعليم الجامعي . وتسعى الحكومة إلى الاستمرار في تنمية وتنويع الموارد الذاتية للوزارات والهيئات الاتحادية، والتي يتوقع أن تحقق إيرادات تبلغ 25,5 مليار درهم خلال العام المقبل. ومن المنتظر تخصيص نحو 1,6 مليار درهم في الميزانية لمشروعات البنية التحتية العام المقبل.

**المصدر: الاتحاد**

# مفهوم السيولة المصرفية وأهميتها

يُقصد بالسيولة المصرفية بأنّها قدرة المصرف على مواجهة إلتزاماته المالية، والتي تتكون بشكل كبير من تلبية طلبات المودّعين للسحب من الودائع، وتلبية طلبات المقترضين لتلبية حاجات المجتمع. وتُعرف بأنّها قدرة المصرف على التسديد نقداً جميع إلتزاماته التجارية، وعلى الإستجابة لطلبات الإئتمان، أو منح القروض الجديدة، وهذا يستدعي توفر نقد سائل لدى المصارف، أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تسييل بعض أصوله، أي تحويلها إلى نقد سائل بسرعة وسهولة. أو هي مدى توافر أصول سريعة التحويل إلى نقدية بدون خسائر في قيمتها لمقابلة الديون المستحقة في مواعيدها دون تأخير.

يتبين من هذه التعاريف أنّ السيولة مسألة نسبية، لها متغيران: المتغير الأول هو الأصول السائلة. والمتغير الثاني هو سحوبات المودّعين وطلبات الإئتمان. وبطبيعة الحال تختلف الأصول السائلة في درجة سيولتها، أي في إمكانية تحويلها إلى نقدية بدون خسائر، أو بخسائر يتمّ تحويلها نتيجة هذا التصرف. ومن ناحية أخرى فإنّ قيام المودّعين بسحب ودائعهم مع تزايد طلبات الإئتمان تجعل السيولة في المصارف التجارية مسألة حساسة وخطيرة

مكونات السيولة المصرفية:

يُمكن تقسيم مكونات السيولة المصرفية إلى جزأين رئيسين:

**أولاً: الإحتياطيات الأولية:**

هي تلك الموجودات النقدية التي يمتلكها المصرف التجاري دون أن يكسب منها عائداً، وتتألف هذه الإحتياطيات على مستوى المصرف الواحد من أربعة مكونات، هي:

**النقد بالعملة المحلية والأجنبية في الصندوق:**

يشمل مجموع الأوراق النقدية بالعملة المحلية والأجنبية والمسكوكات. وتسعى المصارف التجارية إلى تقليل هذا المجموع إلى أقل حدّ يمكّنها من مواجهة إلتزاماتها المصرفية تجاه الآخرين. وإنّ السبب في ذلك يعود إلى أنّ هذا الرصيد لا يُدرّ أيّة عوائد، كما أنّه قد يتعرض إلى التلاعب من قبل الموظفين في الداخل، وقد يتعرّض إلى السرقة من الخارج، خاصة في المناطق غير الآمنة.(الشماع، 1975، 372-373)

**الودائع النقدية لدى البنك المركزي:**

تنص التشريعات الحديثة على إلزام المصرف التجاري بالإحتفاظ بنسبة من أمواله في صورة نقد سائل لدى البنك المركزي، والتي تعرف بنسبة الإحتياطي القانوني. والبنك المركزي لا يدفع أيّة فوائد على نسبة الإحتياطي القانوني الذي يودّعه المصرف التجاري لديه، ولكن إذا زادت نسبة الإيداع عن النسبة المقررة التي نصّت عليها القوانين، فإنّ البنك المركزي يدفع فائدة على هذه الزائدة المودّعة لديه.

**الودائع لدى المصارف المحلية الأخرى:**

وهي الأموال التي يودعها المصرف التجاري لدى المصارف المحلية الأخرى من أجل مقاصة الصكوك وتحصيل فقرات أخرى من الديون، ويزداد حجم هذه الودائع كلما واجهت المصارف المودّعة صعوبة في تشغيل النقد لديها أو زادت علاقاتها الصيرفية مع المصارف المراسلة داخل البلد وخارجها .

**الصكوك تحت التحصيل:**

وتمثل الصكوك المودعة في المصارف الأخرى، والتي لم يتم استلام قيمتها لحد الآن.

**الودائع لدى المصارف الأجنبية في الخارج:**

تستطيع المصارف التجارية الاحتفاظ بأرصدة نقدية لدى المراسلين في خارج البلد، ممّا لا يزيد على نسبة معينة تحددها طبيعة السياسة النقدية والاقتصادية في ذلك البلد، من مجموع قيم اعتماداتها المستندية القائمة والتزاماتها الأخرى.

وتنقسم الإحتياطيات الأولية من حيث مشروطيتها القانونية إلى نوعين، هما:

**الإحتياطيات القانونية:**

تشمل مجموع الأموال النقدية وشبه النقدية التي يحتفظ بها المصرف وفقاً للسياسة النقدية التي يحددها البنك المركزي، فالجزء النقدي من هذه الأموال يكون ضمن الإحتياطيات الأولية الذي يأخذ شكل نقد في الصندوق، وودائع لدى البنك المركزي. والجزء شبه النقدي يكون ضمن الإحتياطيات الثانوية، الذي يأخذ صور حوالات الخزينة وسندات الحكومة.

وللإحتياطيات القانونية فوائد، أهمها أنّها تُعدّ عاملاً واقياً لسيولة المصرف والمحافظة على سلامة مركزه التنافسي، وذلك من خلال تأدية الإلتزامات المترتبة عليه في مواعيد الإستحقاق المتفق عليها، كما أنّها تعمل على تعزيز ثقة السلطات الرقابية وثقة الزبائن بقدرة المصرف في المحافظة على أموال المودّعين وعدم المغالاة في توظيف أموال الغير في أنشطة ما قد ينجم عنها مخاطر معيّنة، ويسهل عليها أن تكون الملجأ الأخير للإقراض.(جميل، 2003، 3( كما وتعاني الإحتياطيات القانونية من سلبيات أهمها أنّها تتمثل في تقييد قابلية المصرف في منح القروض والقيام بالإستثمارات، وهذا يؤدي إلى تقليل ربحيته، وكأنّ هذه الإحتياطيات نوع من أنواع التكاليف التي يجب أن تتحملها المصارف لقاء القيام بأعمالها، فكلما انخفضت هذه الإحتياطيات زادت قابلية المصرف عللا الإقراض والإستثمار، وبالتالي زادت ربحيته.

إنّ وجود جزء من الإحتياطيات القانونية على شكل حوالات الخزينة وسندات الحكومة (أموال شبه نقدية) له غرضان هما: الأول مساعدة المصارف على تحقيق أرباح متواضعة من بعض احتياطياتها القانونية. والثاني تشجيع المصارف التجارية على مسك الدين العام، الذي هو عبارة عن قروض مقدمة من المصارف إلى الحكومة، وتكون لفترات قصيرة الأجل، كما في حوالات الخزينة، وطويلة الأجل، كما في السندات، وهي تمثل دَيناً على الدولة لتغطية العجز الحاصل في ميزانيتها.

**الإحتياطيات العامة:**

وهي الأموال النقدية وشبه النقدية التي لا يحتفظ بها المصرف بموجب تشريعات السلطة النقدية، وإنما يحتفظ ببعض منها ويستخدم بعضاً آخر وفقاً لسياسته المصرفية.

**ثانياً: الإحتياطيات الثانوية:**

الإحتياطيات الثانوية في المصرف التجاري هي عبارة عن موجودات سائلة تدرّ لها عائداً، وتشتمل على الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة، والتي يمكن تحويلها إلى نقد سائل عند الحاجة، وتحقق هذه الإحتياطيات في مجال السيولة فوائد متعددة، منها أنّها تسهم في تدعيم الإحتياطيات الأولية، وفي استيعاب ما يفيض من الإحتياطيات الأولية عن متطلبات المصرف، وكذلك إنّها تساهم في تحقيق نسبة من أرباح المصرف.

والإحتياطيات الثانوية تتكون من جزئين، الأول محدد قانوناً، ويسمى بالإحتياطيات القانونية، والذي يأخذ شكل حوالات الخزينة وسندات الحكومة، ويظهر هذا الجزء واضحاً عندما تحتاج الدولة إلى أموال لتمويل العجز الحاصل في ميزانيتها نتيجة لزيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة، أما الجزء الثاني من الإحتياطيات الثانوية، فيكون محدداً بحسب سياسة المصرف التجاري ذاته، أي إنّها تعتبر بمثابة إدخار يُستخدم عند الحاجة إليه، كأن يتم تحويل جزء منه إلى إحتياطيات أولية، أو تحويل جزء من الأخيرة إليه.

إنّ المصارف التجارية كغيرها من منشآت الأعمال، تسعى إلى زيادة أرباحها، وبالتالي ليس من مصلحتها الإحتفاظ باحتياطيات أولية تفوق حاجتها الفعلية، أي إنّها يمكن أن تستخدم جزءاً من أموالها في إستثمارات قصيرة الأجل، كشراء الأوراق المالية، والأوراق التجارية التي هي إضافة إلى أنّها مربحة، فإنّها تتمتع بسيولة عالية، وهذه هي الإحتياطيات الثانوية.